

**مبادرة الوطنيين السودانيين 2026**

**لإنهاء الحرب وبناء الدولة**

**وثيقة المسارات ال7 لإنهاء الحرب**

**وتنظيم النفير الوطني**

**إصدار موجّه للنخب السياسية والناشطين**

**وكل من يتحمّل مسؤولية الشأن الوطني**



السودان أولاً خارطة طريق

[www.sudantobefirst.com](http://www.sudantobefirst.com)

امسح الباركود للانضمام لمجموعة الواتس



امسح الكود وانضم لمجموعة المبادرة

الرسمية على الفيسبوك



## مقدمة تحليلية لمسارات إنهاء الحرب

### المسارات السبعة: من خريطة طريق إلى ميثاق مسؤولية وطنية

تقوم مبادرة "السودان أولاً" على منهجية واضحة في توزيع الأدوار وتحديد المسؤوليات؛ منهجية تتجاوز النماذج التقليدية للمبادرات السياسية التي تكتفي بطرح الرؤى دون آليات محاسبة أو معايير أداء. فالمبادرة لا تقدم "وعوداً بالنجاح فقط"، بل تطرح خريطة طريق تشغيلية تستند إلى مؤشرات قياس دقيقة، وتلتزم كل طرف بدوره في عملية الحفاظ على الوطن. إن الانضمام إلى هذا المشروع ليس موقفاً سياسياً عابراً، بل هو التزام مؤسسي يضع كل شريك أمام مسؤولياته التاريخية. ومن هذا المنطلق، جرى تصميم المسارات السبعة كمنظومة متكاملة (Integrated System)، تتوزع بنيتها الوظيفية على النحو الآتي:

#### 1 حزمة إنهاء الحرب (المسارات 1، 2، 3)

تمثل هذه المسارات خطة العمل التنفيذية المباشرة لإنهاء الصراع. وهي مسارات محددة الأطراف والمهام، ذات طبيعة تقنية تستدعي مشاركة المختصين والخبراء للمراجعة والتطوير، بما يضمن أعلى درجات الكفاءة في التنفيذ الميداني.

#### 2 مسار التوازن الدولي والسيادة (المسار 4)

ضمم هذا المسار لضبط هندسة العلاقة مع المجتمع الدولي، وتحويل الدعم الخارجي إلى شراكات إنتاجية تخدم السودان، مع وضع مصدات سيادية تمنع أي تدخل في الشأن الداخلي أو المساس بالقرار الوطني المستقل.

#### 3 مسار النفي والرقابة المجتمعية (المساران 5، 6)

يمثل هذان المساران العمق الشعبي للمبادرة؛ نفيراً عاماً يضع على عاتق كل مواطن مهمة محددة - مهما صغرت - تسهم في سد الثغرات، وتعزيز الرقابة المجتمعية، وتحويل المبادرة من مشروع نخبوي إلى حراك وطني واع.

#### 4 مسار استقرار الانتقال (المسار 7)

يرسم هذا المسار خارطة طريق استراتيجية لتداول السلطة، ضمنت خصيماً لعبور مرحلة المشاشة الوطنية الممتدة لـ (عشرين عاماً)، بما يضمن استدامة البناء ومنع الارتداد نحو الفوضى أو الانقلابات.

#### 5 شرعية المبادرة: وضوح المآلات قبل الشعارات

تستمد المبادرة شرعيتها من وضوح المآلات لا من الشعارات؛ فهي تمنح المبادرين شرف الريادة في الحل، وتوفر للشعب السوداني شفافية كاملة في تحديد مكامن الخلل وأطرافه، مما يجعلها وثيقة محاسبة وطنية قبل أن تكون مشروعاً سياسياً.



المسار الأول: البناء السياسي وهندسة الشرعية الوطنية

الجدول الزمني التشغيلي: (6 أشهر تنفيذية + 3 أشهر احتياط طوارئ) |

تستند فلسفة هذا المسار إلى أن الشرعية تُنتزع عبر تنظيم القاعدة المجتمعية. وقد صُممت خارطة طريق "السودان أولاً" خطة لإنتاج هذه الشرعية وفق الجدول الزمني الآتي:

**الشهر الأول : التعبئة والاتصال الاستراتيجي.**

**الهدف:** تدشين حملة إعلامية وتوعوية شاملة عبر المنصات الرسمية والشعبية وقوى المجتمع الحية.

**نطاق الحملة :** شرح بنود الخارطة بالتركيز على الهياكل التأسيسية (الركيزة، الألفية، العشرية) وصولاً إلى "مجلس أمناء الدولة" و"حكومة الأزمة" وفق المحددات المذكورة في البنود (1.1 إلى 1.9).

**الشهر الثاني : تكوين الركائز.**

**الهدف:** التدشين المتوازي لتكوين "الركائز" وتسمية مفوضيها وفق معايير البند (1.1).

بالنسبة للمناطق ذات التحديات الأمنية، يُفعل "التمثيل الموازي" عبر أبناء تلك المناطق في دوائر أمانة لضمان قومية التمثيل، مع استمرار التغطية الإعلامية للركائز المكتملة كنماذج مرجعية.

**الشهر الثالث : التكامل البنيوي والأمن المحلي.**

**الهدف:** اندماج كل (10) ركائز متجاورة لتشكيل "ألفية" واختيار عمدتها وفق شروط البند (1.2.4).

**الملف الأمني:** فتح باب الترشيح من شباب الألفيات للانضمام لـ "قوات حفظ السلام المحلية"، مع استكمال بناء الركائز المتأخرة وتكثيف التوثيق الدرامي والإعلامي للنماذج الناجحة.

**الشهر الرابع: الائتلافات الإدارية والرقابة.**

**الهدف:** تشكيل "العشريات" (ائتلاف 10 ألفيات متجاورة) وفق البند (1.3)، وتصعيد ممثليها للمحليات والولايات ومجلس أمناء الدولة.

**الضبط الأمني:** اعتماد قوائم قوات حفظ السلام المحلية من أبناء الألفيات المكونة للعشرية وفق ضوابط البند (1.3.4)، مع تعميق الفهم الجماهيري لمخاطر التقاعس في التنفيذ.

**الشهر الخامس: استعادة السيادة وتشكيل هياكل الدولة.**

**الهدف:** انعقاد "مجلس أمناء الدولة" فور وصول العضوية إلى (501) عضو كحد أدنى لسد الفراغ الدستوري وفق البند (1.6) مع قبول ممثل كل عشيرة تكتمل ليلاتحق بالمجلس .

مخرجات المجلس: تسمية (23) عضو لحكومة الأزمة وفق البند (1.9)، واختيار (120) عضواً لبرلمان الأزمة وفق البند (1.8)، تزامناً مع استكمال البناء القاعدي في المناطق المتأخرة.

**الشهر السادس: الاعتراف الدولي والحاضنة الوطنية.**

**الهدف:** اعتماد "حكومة الأزمة" وبرلمانها رسمياً، وتفعيل "الحاضنة الوطنية" وفق البند (1.7).

الدبلوماسية الشعبية: انطلاق حراك الجاليات السودانية (المسار السادس) لممارسة الضغط الدولي وحشد الاعتراف الرسمي بمسار الدولة الجديد.

• إنجاز البناء الهيكلي من "الركيزة" وصولاً إلى "حكومة الأزمة".

• تأمين ممرات وصول المساعدات الإنسانية لمستحقيها عبر هياكل المبادرة.

• انتزاع تعهد دولي و وطني بالاعتراف بحكومة الأزمة والإذعان لسلطاتها السيادية.



## المسار الثاني: الاستقرار العسكري والأمن المجتمعي

**الهدف الاستراتيجي: ضبط السلاح وتحصين الشرعية من التفول العسكري  
ملحوظة تنفيذية:**

ترتبط فاعلية هذا المسار ارتباطاً عضوياً بوجود رعاة دوليين ملتزمين بمعايير المسار الرابع. يهدف هذا المسار إلى تأمين الفضاء الوطني أثناء عملية بناء الشرعية، وضبط السيولة الأمنية، ومنع توظيف القوة العسكرية للتأثير على المسار السياسي. وتعتمد آلية التنفيذ على محورين متوازيين:

**أولاً: تنظيم وضع القوات المتقاتلة (المستوى القيادي والدولي)**  
يُدار هذا المحور بالتنسيق بين القيادات العسكرية والرعاة الدوليين، مع التزام الأطراف العسكرية بالمحددات الوطنية الآتية:

### 1. الممرات والسيادة

- الالتزام بفتح الطرق القومية وممرات الإغاثة وتأمين حرية حركة المدنيين.
- جمع القوات المتفلة في معسكرات معلومة وإغلاق الحدود.

### 2. الفصل بين السلطات

- إخضاع كافة الترتيبات العسكرية لمبدأ عدم التدخل في بناء الشرعية القاعدية.
- الامتناع التام عن عرقلة أو التأثير في تكوين الركائز أو الألفيات أو العشريات أو مجلس أمناء الدولة.

### 3. مدينة الفضاء الحضري

- إخلاء المدن والمناطق السكنية من مظاهر التسليح.
- إسناد مهام الأمن الداخلي لـ قوات حفظ السلام المحلية بالتنسيق مع الشرطة القومية إن وُجدت.

### 4. الاعتراف المسبق

- التزام القيادات العسكرية - بضمانة الرعاة - بالاعتراف بحكومة الأزمة فور اعتمادها.
- الامتناع لترتيبات الدمج والتسريح اللاحقة التي تقرها السلطة الشرعية.

### ملاحظة:

هذا المحور مسؤولية مباشرة للقيادات العسكرية الحالية، ويخضع لرقابة وطنية ودولية صارمة.

**ثانياً: هندسة الأمن الداخلي (المستوى المجتمعي القاعدي)**

نظراً لخطورة انتشار السلاح خارج الأطر النظامية، تتبنى المبادرة آلية التأمين من القاعدة وفق التدرج الآتي:

1- تتولى كل ركيزة حصر أفرادها الحاملين للسلاح وتصنيفهم وفق معايير السلوك والالتزام الأخلاقي.

2- ترشيح المنضبطين سلوكياً من حاملي السلاح للانضمام إلى قوات حفظ السلام المحلية

فور اكتمال الألفيات والعشريات، وفق ضوابط البند (1.3.4).

حصر الأسلحة داخل نطاق كل عشيرة.

منع حمل السلاح أو تداوله خارج إطار القوات المعتمدة.

عزل ونزع سلاح العناصر الإجرامية بجهد مشترك بين المجتمع وأليات حماية الترتيبات الميدانية.

يضمن مجلس نخب العشيرة خلو نطاقه الجغرافي من أي سلاح غير معتمد.

يتحمل مسؤولية التبليغ والتعامل مع حالات التفلة.



## المبادئ الحاكمة للمسار العسكري والأمني

1. منع أي احتكاك بين القوة المسلحة ومسارات بناء الشرعية السياسية.
2. تجريم حيازة السلاح خارج الأطر المجتمعية والنظامية المعتمدة.
3. رفع الغطاء الاجتماعي عن أي متفعل أو جماعة مسلحة غير منضبطة.
4. عدم ترك الأمن رهينة للمساومات السياسية أو الفراغ الدستوري.

## الخلاصة التنفيذية

يعمل المسار العسكري كدرع لحماية الحل السياسي؛ فنجاحه يعتمد أساساً على انضباط القيادات العسكرية في كفّ يدها عن السلطة، وعلى يقظة المجتمعات في تنفيذ آلية قوات حفظ السلام المحلية. وبذلك نضمن:

- منع الانهيار الأمني الشامل أثناء مرحلة الانتقال.
- التمهيد العملي لاحتكار السلاح مستقبلاً داخل مؤسسات الدولة الشرعية وحدها.



### المسار الثالث: الاستجابة الإنسانية والإغاثة الشاملة

#### المبادئ الحاكمة: العدالة - الدقة الرقمية - الشفافية - أولوية الحالات الحرجة

يهدف هذا المسار إلى تأمين الاحتياجات الأساسية للمواطنين عبر منظومة حوكمة قاعدية مستقلة، تضمن استعادة الثقة مع الجهات المانحة وتنزيه العمل الإنساني عن التجاذبات السياسية. وتعتمد الآلية التنفيذية حصرياً على الهياكل المنصوص عليها في البنود (1.1، 1.1.3، 1.2، 1.3) من خارطة الطريق.

#### أولاً: الغايات الاستراتيجية

1. ضمان وصول المساعدات لمستحقيها بمعايير إنسانية صرفة، بعيداً عن التسييس أو المحاباة.
2. منع تسرب الإمدادات أو استغلالها في غير أغراضها المخصصة.
3. بناء قاعدة بيانات مجتمعية دقيقة تُعتمد كمرجع نهائي في ملفات:
  - التعويضات - إعادة الإعمار - جبر الضرر
  - 4. إيلاء أولوية قصوى لذوي الإعاقة والحالات الصحية الحرجة.

#### ثانياً: الآلية التنفيذية (بروتوكول العمل الميداني)

1. الحصر القاعدي والتوثيق (مستوى الركيزة)
  - تتولى كل ركيزة حصر الأسر ضمن نطاقها الجغرافي باستخدام نماذج موحدة تشمل:
    - الغذاء، الدواء، المأوى، الرعاية الطبية، الدعم النفسي.
    - يتحمل مفوض الركيزة المسؤولية الجنائية والأخلاقية عن دقة البيانات وصحة الحصر.
2. مسار الحالات الحرجة وذوي الإعاقة (مستوى العشرية)
  - يُكلف عضو متخصص داخل كل عشرية بملف الحالات الخاصة:
    - الإعاقة، الأمراض المزمنة، التدخلات الجراحية العاجلة.
    - إعداد قوائم مشفوعة بملفات طبية مختصرة، وتصعيدها للمنظمات المختصة لضمان العلاج المجاني أو الإحالة الطبية الداخلية والخارجية.
3. التدقيق والتصعيد التنظيمي
  - تُرفع الكشوفات من الركائز إلى الألفيات للمراجعة الأولية.
  - تُعتمد نهائياً على مستوى العشرية لتوحيد البيانات ومنع التكرار.
  - تُرسل بعد ذلك لآلية التنسيق المركزية والجهات المانحة.
4. الحماية والتوزيع
  - يتم الاستلام عبر ممثلين معتمدين من العشريات.
  - يجري التوزيع المباشر عبر مفوضي الركائز تحت إشراف مجلس نخب العشرية.
  - تتولى قوات حفظ السلام المحلية تأمين العمليات اللوجستية عند الضرورة.





### ثالثاً: الضوابط الحاكمة وصمامات الأمان

1. لا اعتراف بأي توزيع يتم خارج منظومة الركائز المعتمدة.
2. يُحظر أي تدخل حزبي أو سلطوي في تحديد قوائم المستحقين.
3. اعتماد نظام الرقم الوطني أو التعريف القاعدي لمنع تكرار التسجيل.
4. توثيق عمليات الاستلام والتسليم بمحاضر رسمية تُرفع دورياً لمجلس نخب العشرية.

### رابعاً: مصفوفة المسؤوليات (المحاسبية)

1. مفوضو الركائز
- مسؤولون عن عدالة التوزيع ودقة الحصر الميداني.
2. مجالس نخب العشريات
- مسؤولة عن الاعتماد، التدقيق، والرقابة العليا.
3. قوات حفظ السلام المحلية
- مسؤولة عن التأمين اللوجستي وحماية المخازن.
4. الجهات المانحة
- مسؤولة عن الالتزام بهذه الآلية كشرط أساسي لضمان وصول الدعم.

### الخلاصة التنفيذية

يمثل المسار الإنساني عقد ثقة جديداً بين المواطن والدولة والمنظمات الدولية؛ فنجاحه لا يعني فقط إطعام الجائع، بل يعني أيضاً توفير قاعدة بيانات وطنية سيادية تمنع الفساد والهدر، وتؤسس لمنظومة تعويضات عادلة بعد انتهاء الأزمة.



## المسار الرابع: التوازن الدولي والسيادة الوطنية

### المبدأ الحاكم: شراكة استراتيجية منضبطة بلا وصاية سياسية

يضع هذا المسار الإطار الناظم للعلاقة بين السودان والمجتمع الدولي، بحيث يكون الدور الخارجي مسانداً للمسارات الوطنية، وخاضعاً للشرعية التي ينتجها المسار السياسي، دون امتلاك أي سلطة تقريرية أو تأثير فوقي على القرار الوطني.

### أولاً: الغايات الاستراتيجية وميثاق الطمأنة الوطنية

1. ضمان أن الانفتاح الدولي لن يمس الثروات القومية، ولن يفرض أجندات سياسية أو اقتصادية تتجاوز الإرادة الوطنية.
2. منع تحويل الملف السوداني إلى ساحة تنافس بين القوى الإقليمية والدولية.
3. موازنة الدعم الخارجي مع خطة إنهاء الحرب وبناء الدولة وفق المسارات الوطنية السبعة.

### ثانياً: التزامات الرعاة الدوليين وألية الردع (بروتوكول التعاون)

#### تتوقع المبادرة من الشركاء الدوليين الالتزام بالآتي:

1. رعاية الترتيبات العسكرية
- دعم إنتاج هدنة مستقرة ومراقبة الالتزام بها مع مراقبة الحدود .
2. الامتثال للمسار الإنساني والالتزام الكامل بمنظومة الركائز والعشريات في توزيع الإغاثة، مع أولوية للحالات الحرجة وذوي الإعاقة وفق بروتوكول المسار الثالث.
3. الاعتراف والردع الدبلوماسي
- الاعتراف الرسمي الفوري بـ حكومة الأزمة المنبثقة عن مجلس أمناء الدولة.
- ممارسة العزل السياسي والدبلوماسي، واتخاذ إجراءات قانونية أشد تجاه أي كيان يرفض الاعتراف بالحكومة الشرعية أو يمتنع عن الخضوع لسلطاتها.
4. برنامج مارشال لإعادة الإعمار
- توفير تمويل منضبط تحت إشراف حكومة الأزمة، موجه للمشاريع الإنتاجية والبنى التحتية.

### ثالثاً: منظومة الحوافز والمفاضلة الاستثمارية (المكافأة الاستراتيجية)

#### يعتمد المسار مبدأ الأولوية لشركاء السلام والإعمار وفق الآتي:

1. حق الأولوية والمفاضلة: منح الدول التي تدعم إنهاء الحرب وإعادة الإعمار أولوية في الامتيازات والمفاضلة الفنية والزمنية عند طرح المشاريع الاستراتيجية للتنفيذ.
- وتشمل الأولوية الدخول كشريك في المشاريع الموضحة في الموقع الإلكتروني، والتي تنتظر الإجازة بعد انتهاء الحرب والتعافي منها، وفق البنود (2.6، 2.7، 2.8)، وتشمل:



- الإنتاج والنهضة الزراعية والحيوانية.
- البنى التحتية والمدن الصناعية الذكية.
- المدن السياحية والمشاريع الخدمية الكبرى.
- مشروع سودان قلوفا (Sudan Glova): المنظومة اللوجستية والإنتاجية الكبرى.

### 3. الإشراف الفني

تُدار هذه الشركات آنذاك عبر حكومة صناعة السودان العظيم (البند 2.9) لضمان تحويل الدعم السياسي إلى شركات اقتصادية مستدامة

### رابعاً: المصداقات السيادية (الخطوط الحمراء)

1. يُحظر أي تدخل خارجي في تشكيل حكومة الأمانة أو اختيار قياداتها.
2. عدم توقيع اتفاقيات طويلة الأمد أو امتيازات كبرى قبل قيام السلطة الشرعية وبإشراف المسار السياسي.
3. يُمنع أي تواصل دولي يمنح شرعية لكيانات خارج هياكل السودان أولاً.

### الخلاصة التنفيذية

يضمن هذا المسار استعادة السودان لسيادته الكاملة، ويحوّل الدعم الدولي من أداة ضغط إلى شراكة استراتيجية منضبطة، ويحفّز القوى العالمية على دعم الاستقرار مقابل فرص اقتصادية حقيقية (وفق البنود 2.6، 2.7، 2.8)، مع توفير حماية كاملة للقرار الوطني ومقدرات الدولة.



## المسار الخامس: التعبئة المجتمعية والنخبة الوطنية

يقوم هذا المسار على مبدأ التعبئة المنظمة؛ فالدولة لا تُبنى عبر تسويات فوقية، بل عبر حراك مجتمعي يحول خارطة طريق السودان أولاً من وثيقة تقنية إلى واقع مُعاش. ويُعد هذا المسار الضامن لانتشار المعرفة وسد الثغرات التنفيذية في جميع المسارات الأخرى.

### أولاً: المسؤوليات العامة للمواطنين (واجب عند الاستطاعة)

- تستند هذه المهام إلى القدرة الفردية لكل مواطن لضمان شمولية الحراك:
- الاطلاع على الخارطة عبر الوسائط المتاحة.
- نقل جوهر الفكرة للمحيط الاجتماعي بلغة مبسطة وغير تقنية.
- الاستعداد للمشاركة الفاعلة في تكوين الركائز فور إعلان بداية التنفيذ.
- الالتزام الصارم بمعايير النزاهة في اختيار القيادات القاعدية.
- اعتماد شعار «قسماً... السودان لن ينكسر» في بروفايلات السوشال ميديا كرمز للكتلة المجتمعية.
- الامتناع عن خلط الخطاب الوطني بأي شعارات حزبية أو فئوية.

### ثانياً: المسؤوليات التخصصية (الفئات النخبوية والمنظمة)

#### 1. الأكاديميون وطلاب الجامعات

- ساعات التوعية الوطنية: تخصيص ساعات أسبوعية داخل المدارس والجامعات للتعريف بأليات تكوين الركائز والأليات والعشريات أولاً، ثم بقية بنود الخارطة لاحقاً.
- التدريب على تبسيط أليات التكوين ونقلها للأسر، وتنظيم حلقات نقاش دورية لنشر ثقافة البناء القاعدي.

#### 2. الإعلاميون والناشطون والقطاع الفني (صناع الوعي)

- إنتاج محتوى وطني يشرح الهياكل المجتمعية، بما يشمل أعمالاً درامية قصيرة تحاكي قصة تجاني وتكوين ركيزة حي النخيل والقصص الموثقة في موقع المبادرة.
- تلاوة بيانات مدروسة في الأسواق والمساجد تشرح كيفية التنفيذ الميداني لعامة الشعب، ومواجهة خطاب الكراهية بخطاب عقلاني.

#### 3. القيادات الأهلية والدينية.

- تعزيز التماسك الاجتماعي.
- ضمان حيادية ونزاهة تصعيد القيادات في الهياكل القاعدية.
- منع أي استقطاب قبلي أو جهوي.

#### 4. الأحزاب والكيانات السياسية (المسؤولية الوطنية)

- الالتزام بعدم عرقلة تكوين الركائز.
- السماح بالمشاركة الفردية لأعضائها دون توجيه حزبي ملزم.

#### 5. رجال الأعمال والمهنيون (الدعم اللوجستي)

- دعم الأنشطة التوعوية لوجستياً ومالياً.
- تقديم الخبرات الإدارية والتنظيمية اللازمة لتهيئة بيئة الانتقال.

### الخلاصة التنفيذية

يمثل المسار الخامس المحرك التشغيلي للمبادرة؛ إذ لا يبدأ التنظيم الميداني دون وعي، ولا تترسخ الشرعية دون مشاركة. وتقع المسؤولية المباشرة على كل فرد وصلت إليه الفكرة: ألا يستهين بدوره، وألا يؤجل المشاركة، وألا يترك المجال لغيره ليقرر عنه عند إعلان ضربة البداية.



## المسار السادس: الدبلوماسية الشعبية والاتصال الدولي

### المبدأ الحاكم: السيادة الوطنية برؤية عالمية وجهد شعبي منظم

يمثل السودانيون في الخارج، إلى جانب الكفاءات الدبلوماسية، الرافعة الاستراتيجية لمبادرة «السودان أولاً». ويهدف هذا المسار إلى بناء حاضنة دولية وإقليمية جديدة للمشروع، تتجاوز الصيغ التقليدية، وتعمل كقوة ضغط داعمة لمسار الانتقال الوطني وعزل المعرقلين.

#### أولاً: الغاية الاستراتيجية — بناء كتلة "قوى رعاية الانتقال"

يقوم هذا المسار على استقطاب وحشد قوى دولية وإقليمية راعية للانتقال تشمل: الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي، دول الجوار، والقوى الإقليمية والدولية المهتمة باستقرار السودان. وتلتزم هذه القوى بدعم خارطة الوطنية عبر ثلاث مراحل متسلسلة:

#### 1. مرحلة الاستجابة للأزمة (أثناء الحرب)

- ممارسة الضغط الدولي للالتزام ب الهدنة التقنية (6 أشهر).
- الرقابة الفنية على وقف الأعمال العدائية والضغط على الأطراف الراضية للمسار الوطني.
- تسهيل وصول المساعدات الإنسانية عبر منظومة الركائز والعشريات (المسار الثالث).

#### 2. مرحلة التمكين المؤسسي (إعادة الإعمار)

- المشاركة الفاعلة في مشروع إعمار السودان وتقديم الدعم الفني واللوجستي لحكومة الأزمة.
- حشد الاعتراف الدبلوماسي الكامل بالهيكل القاعدية المنبثقة عن الشعب.

#### 3. مرحلة الشراكة الاستراتيجية (النهضة)

- التحول من "رعاة" إلى "شركاء" في مشاريع الإنتاج والتنمية الكبرى (البنود 2.6، 2.7، 2.8).
- العمل تحت إشراف حكومة صناعة السودان العظيم لضمان استدامة التنمية وتوازن المصالح.

#### ثانياً: مصفوفة المهام والمسؤوليات الخارجية

##### 1. الجاليات والكيانات السودانية

- تنظيم وقفات جماهيرية وتظاهرات أمام مقر الحكومات والبرلمانات لرفع مطالب محددة تدعو لاعتماد و دعم خارطة طريق السودان أولاً .
- شرح أن المشروع وطني مستقل، والطلب من برلمانات دول الإقامة تبني برنامج مارشال السودان كبديل للمنح المسيئة.

##### 2. الخبراء والدبلوماسيون السابقون (الدبلوماسية الفنية)

- صياغة مذكرات سياسية موجهة للمنظمات الدولية والإقليمية تشرح ضرورة الانتقال من منطف الهدنة إلى منطف رعاية مسار الانتقال الشامل.

##### 3. الإعلاميون والمنصات الخارجية (الاتصال الاستراتيجي)

- إنتاج محتوى إعلامي بلغات أجنبية يبرز أن الشعب السوداني يمتلك خطة ذاتية ويبحث عن شركاء يحترمون سيادته (وفق المسار الرابع).

#### ثالثاً: العلاقة التكاملية مع المسار الرابع

يشكل المسار السادس الذراع الميدانية التي تُفعل مقتضيات المسار الرابع؛ فالمسار الرابع يحدد إطار العلاقة مع العالم، بينما يقوم المسار السادس ب جلب الأطراف الدولية وإقناعها بجدوى الشراكة وفق مبدأ المفاضلة والمكافأة الاستثمارية.

#### الخلاصة التنفيذية

نجاح هذا المسار يعني استبدال التحولات الضيقة ب منظومة رعاية دولية واسعة ومتوازنة.

وباحسان تنفيذ مهامه، يفرض السودانيون في الخارج واقعاً دبلوماسياً جديداً يجعل العالم شريكاً في بناء النهضة السودانية لا وصياً على قراراتها، تحت شعارنا الموحد:



## المسار السابع: المسار الحكومي والانتقال المنظم للسلطة

### مقدمة المسار السابع (الإطار العام)

- لا يكتمل أي مشروع لإنهاء الحرب ما لم يتضمن تصورًا واضحًا لانتقال السلطة، وضبط العلاقة بين مؤسسات الدولة والمجتمع خلال فترة البناء. ويحدد هذا المسار:
- كيفية انتقال السلطة من الوضع القائم إلى حكومة شرعية.
  - التسلسل الزمني لبناء الدولة على مدى عشرين عامًا.
  - الضمانات التي تمنع الفراغ السياسي أو الانحراف المؤسسي.
- هذا المسار لا يستهدف إقصاء أي طرف، بل تنظيم الانتقال وفق قواعد معلنة ومحددة.

### أولاً: التزامات مجلس السيادة

بصفته أعلى سلطة في البلاد، يُطلب من مجلس السيادة الالتزام بالآتي:

1. توجيه أجهزة الإعلام الرسمية لشرح آلية التنظيم الشعبي (الركيزة – الألفية – العشرية) بصورة مهنية ومحيدة.
  2. توجيه السلطات المحلية بتقديم الدعم والتعاون مع المجتمعات في عمليات تكوين الهياكل وعدم عرقلتها أو التدخل في اختيار القيادات القاعدية.
  3. الامتناع عن أي إجراء يؤثر على عملية تصعيد ممثلي العشرية إلى مجلس أمناء الدولة.
  4. الاعتراف بحكومة الأزمة فور تشكيلها وفق البنود (1.8 و 1.9)، وإعلان تسليم السلطة التنفيذية إليها بصورة منظمة.
  5. الالتزام بالتنسيق المؤسسي مع حكومة الأزمة خلال مرحلة التسليم والتسليم.
- هذه الالتزامات إن وجدت تمثل دافعاً أساسياً لضمان انتقال سلمي ومنظم بشكل أسرع.

### ثانياً: التزامات القيادات العسكرية والسياسية الأخرى في دارفور و كردفان.

يشمل ذلك قيادات قوات الدعم السريع، والحركات المسلحة، والفاعلين العسكريين المؤثرين.

### المطلوب منهم:

1. احترام حرية المجتمعات في تكوين هياكلها القاعدية.
  2. عدم التدخل في تصعيد ممثلي العشرية أو التأثير عليهم.
  3. التعاون في تنفيذ ترتيبات المسار العسكري والأمني.
  4. الاعتراف بشرعية حكومة الأزمة فور إعلانها.
- أي رفض لهذه الالتزامات يضع الجهة المعنية في موضع المسؤولية السياسية والأخلاقية أمام الشعب.

### ثالثاً: التسلسل الزمني لبناء الدولة (إطار عشرين عامًا)

يمتد المشروع الوطني على ثلاث مراحل رئيسية:





## 1. حكومة الأزمة (مرحلة انتقالية – نحو عامين)

المهام الأساسية:

- إنهاء الحرب.
- تثبيت الأمن.
- فتح الطرق.
- إدارة الإغاثة.
- إطلاق برنامج مارشال لإعادة الإعمار.
- إعداد خطة تنفيذ مرحلة صناعة السودان العظيم.

## 2. حكومة صناعة السودان العظيم (GSMG)

المدة: ست إلى ثماني سنوات تقريباً.

المهام:

- إعادة بناء مؤسسات الدولة.
- تنفيذ مشاريع البنية التحتية القومية.
- إصلاح الاقتصاد والقطاعات الإنتاجية.
- إرساء مؤسسات دستورية مستقرة.
- إعداد الدستور الدائم.

## 3. حكومة منتخبة بعد إجازة الدستور

- انتخابات عامة وفق قواعد واضحة.
- انتقال ديمقراطي مستدام.
- استقرار مؤسسي طويل الأمد.

## الضمانات المؤسسية

1. استمرار مجلس أمناء الدولة كمرجعية رقابية خلال المرحلة الانتقالية.
2. وضوح المهام الزمنية لكل مرحلة.
3. منع أي تعديل جوهري في المسار دون العودة إلى المرجعية القاعدية.
4. ربط أي دعم دولي بالتزام الحكومة الانتقالية بالخطة المعلنة.

## خلاصة المسار السابع

يحوّل هذا المسار إنهاء الحرب من حدث سياسي مؤقت إلى عملية بناء دولة ممتدة. وهو الإطار الذي يمنع:

- عودة الانقلابات.
  - إعادة إنتاج الفوضى.
  - احتكار السلطة خارج الإرادة الشعبية.
- ويسرع نجاحه التزام السلطة القائمة والقيادات العسكرية والسياسية بالانتقال المنظم، واحترام الشرعية المستمدة من القاعدة الاجتماعية.



## خاتمة الوثيقة: مكاسب المسارات السبعة والوصية الوطنية

### أولاً: المكاسب الاستراتيجية (مخرجات المنظومة)

إن اعتماد المسارات السبعة يُحدث تحولاً منهجياً في إدارة الأزمة السودانية، وينقل البلاد من مرحلة إدارة الطوارئ إلى مرحلة بناء الشرعية المستدامة. وتتمثل أبرز المخرجات في الآتي:

1. **الشرعية المتجذرة:** إنتاج سلطة سياسية مستندة إلى الهياكل القاعدية للمجتمع، بعيداً عن الترتيبات الفوقية أو موازين القوى المسلحة.
2. **التحصين الأمني:** تقليص احتمالات الارتداد نحو الحرب أو الانقلابات عبر إشراك المجتمع مباشرة في ضبط الأمن وتنظيم السلاح.
3. **العدالة الإغاثية:** تشغيل آلية إغاثة منضبطة وشفافة تستند إلى بيانات دقيقة للركاز، وتنفذ تحت حماية محلية منظمة.
4. **الندية الدولية:** ضبط العلاقة مع المجتمع الدولي على أساس المصالح المتبادلة والندية، دون انتقاص من السيادة الوطنية.
5. **التعبئة الشاملة:** تحويل الطاقات المهذرة إلى كتلة وطنية منظمة، تُوزع فيها الأدوار بوضوح على جميع فئات المجتمع.
6. **الدبلوماسية المؤسسية:** إعادة تقديم السودان للعالم عبر خطاب خارجي موحد يدعم الاستقرار ويحمي القرار الوطني.

7. **الاستقرار الدستوري:** تأمين انتقال حكومي متسلسل يبدأ بحكومة الأزمة، مروراً بمرحلة بناء المؤسسات، وصولاً إلى استقرار انتخابي دائم يمتد لعشرين عاماً من البناء.

### ثانياً: الوصية الوطنية (الميثاق والالتزام)

تمنح هذه المسارات كل سوداني حقاً أصيلاً في صناعة المستقبل الوطني، ويقابل هذا الحق التزام وطني وأخلاقي يتمثل في:

1. **المسؤولية المعرفية**  
الاطلاع العميق على الخطة وفهم آلياتها التقنية والزمنية.
2. **المسؤولية الإعلامية**  
المساهمة النشطة في نشر الوعي الصحيح بالمبادرة، ومواجهة خطابات التضليل والتشويه.
3. **المسؤولية التنفيذية**  
أداء الدور المجتمعي المحدد في الوثيقة دون تهاون أو تسويق، وبروح منضبطة ومسؤولة.

### الخلاصة التنفيذية

إن نجاح هذه المسارات هو مسؤولية تضامنية؛ فأي تقصير في أداء الدور الموكل للفرد أو المجموعة سينعكس مباشرة على استقرار الدولة.

والانتقال من الأزمة إلى الدولة في السودان المستقبل ليس أمنية ولا صدفة، بل هو نتيجة حتمية لـ:

### الخلاصة الختامية

عمل منظم — معرفة دقيقة — التزام عملي

حتى لا يظل مصير الوطن رهيناً للصدف أو التوازنات المؤقتة.

«قسماً... السودان لن ينكسر»

